وثائق مسرّبة من مكتب الفرقان تكشف أزمات ولايتي غرب إفريقيا والساحل

فريق عربي انتلجنس

21 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.21
أنشئ هذا الملف في 21 نوفمبر 2026، 19:48
النسخة الحية
https://meaintelligence.net/investigation/isis-furqan-sahel/

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

من هو أمير المكتب؟ 3
الوثيقة الأولى: التوجيهات الدعوية والإدارية والمالية 3
الوثيقة الثانية: الوضع الأمني والعسكري والتمويل 4
الوثيقة الثالثة: إعادة تنظيم الجهاز الإعلامي 4
قراءة تحليلية: مركز يوجّه وفروع لا تلتزم 5

خاص عربي إنتلجنس: وثائق مسرّبة من مكتب الفرقان لتنظيم الدولة تكشف أزمات إدارية وأمنية ومالية داخل ولايتي غرب إفريقيا والساحل

حصلت «عربي إنتلجنس» على وثائق مسرّبة، هي مراسلات داخلية صادرة عن مكتب تنظيم الدولة «الفرقان» في نيجيريا، تتكون من 3 وثائق، تضم كل منها صفحتين، وتتعلق بإدارة شؤون ولايتي غرب إفريقيا والساحل. وتحمل الوثائق ترويسة «الدولة الإسلامية»، وتتضمن توجيهات ومتابعات صادرة عن المكتب إلى قيادات الولايات، وتشمل ملفات العمل الدعوي والإعلامي، والخلافات الأمنية الداخلية، والموارد المالية، ومتابعة تنفيذ القرارات المركزية.

من هو أمير المكتب؟

كان أبو بلال المينوكي، المعروف أيضًا بأبي بلال النيجيري ومالام مينوك، يتولى إمارة مكتب «الفرقان» المشرف على عدد من فروع التنظيم في إفريقيا، من بينها ولايتا غرب إفريقيا والساحل. ويُعرف داخل التنظيم باسم «أبو خالد عبد الغفور»، فيما اسمه الحقيقي أبو بكر بن محمد بن علي النجيري. وقد قُتل خلال الغارة الأمريكية التي استهدفت منطقة «Beish Sheikh» في شمال شرق نيجيريا منتصف أيار/مايو 2026، إلى جانب عدد من العاملين في الجهاز الإعلامي لولاية غرب إفريقيا.

وتأتي أهمية المراسلات من أنها تعرض جانبًا من طبيعة العمل الإداري داخل المكتب خلال فترة تولي المينوكي مسؤوليته، وتوضح طبيعة الملفات التي كانت تصل إليه، والمشكلات التي كانت القيادة المركزية تتابعها مع الولايات التابعة لها.

الوثيقة الأولى: التوجيهات الدعوية والإدارية والمالية

تتضمن الوثيقة الأولى ردًّا على مراسلة سابقة موجهة إلى والي ولاية الساحل، وتجمع بين توجيهات تتعلق بالخطاب الدعوي، ومعالجة الخلافات الداخلية، ومتابعة الالتزامات المالية.

في الجانب الدعوي، تشدد الرسالة على تكثيف النشاط الدعوي وتوحيد الخطاب الموجه إلى العناصر المنضمة حديثًا، ومواجهة ما يصفه التنظيم بالشبهات التي يطرحها خصومه، مع توضيح مواقفه تجاه القضايا التي يثيرونها. كما تحذر من أن مظاهر الضعف والتردد والارتباك داخل الفروع تضر بصورة التنظيم وقدرته على الحفاظ على تماسك أنصاره.

وفي ملف الانضباط الداخلي، تشير الوثيقة إلى قضية سابقة تتعلق باتهامات بالخيانة والاختراق، وتحيل إلى مراسلة تحمل الرقم «33». وتتحدث عن وجود أدلة، بحسب كاتب الرسالة، على تورط عناصر في تسريب معلومات تسببت في خسائر بشرية داخل ولاية غرب إفريقيا. وتطالب باتخاذ إجراءات بحق المسؤولين عن ذلك، منتقدة التأخر في حسم القضية، ومحذرة من أن استمرارها دون معالجة سيؤدي إلى تراجع الثقة بالقيادة وزيادة الاضطراب داخل التنظيم.

أما في الجانب المالي، فتتناول الرسالة طلبات تمويل سابقة لم تتم الاستجابة لها، وتشير إلى احتياجات مالية لدى بعض الولايات، وإلى اضطرار الجهة المركزية إلى تغطية نفقات من الخزينة التابعة للتنظيم. كما تتضمن مطالب بتعويض ولاية

غرب إفريقيا عن نفقات تحملتها، مع الإشارة إلى أن بعض الطلبات بقيت معلقة عدة أشهر دون تسوية.

الوثيقة الثانية: الوضع الأمني والعسكري والتمويل

تتناول الوثيقة الثانية الوضع في منطقتي سامبوا وبانكي والمناطق المحيطة بهما في شمال شرق نيجيريا، وهي موجهة إلى والي ولاية غرب إفريقيا. وتناقش الرسالة التحديات الأمنية، ومستوى تنفيذ التوجيهات المركزية، وأداء القيادات المحلية، إلى جانب الوضع المالي للفرع.

وتصف المراسلة الوضع الأمني في المنطقة بأنه غير مستقر، وتشير إلى أن القيادة تلقت تقارير عن تطورات ميدانية لم تتم معالجتها بالشكل المطلوب. كما تحيل إلى رسالتين سابقتين تحملان الرقمين «61» و«62»، وتطالب بتفسير أسباب عدم تنفيذ التوجيهات الواردة فيهما.

وتتناول الوثيقة انتقال عناصر سابقة إلى القوات الحكومية والتشكيلات المسلحة الموالية لها، وتعتبر أن معرفتهم السابقة بالمنطقة وخبرتهم داخل التنظيم تشكلان مصدر قلق. كما تشير إلى الخسائر التي تعرض لها التنظيم نتيجة الضغوط العسكرية الحكومية، وإلى تراجع قدرته على متابعة التطورات، بالتزامن مع ضعف التواصل وعدم انتظام التقارير الواردة من القيادات المحلية.

وفي الجانب المالي، تتحدث الرسالة عن محدودية الموارد المتاحة للفروع، وارتفاع الأعباء التي تتحملها الخزينة المركزية، والحاجة إلى توفير مصادر تمويل إضافية. وتذكر الفدية مقابل الرهائن ضمن الموارد التي يعتمد عليها التنظيم، وتدعو إلى تعزيز الإيرادات لتغطية احتياجات الفروع.

ويتزامن هذا الملف مع الإفراج خلال عام 2026 عن عدد من الرهائن الأجانب الذين احتجزهم فرع الساحل، من بينهم النمساوية إيفا غريتزماخر والسويسرية كلوديا أبت، اللتان أُفرج عنهما في 21 و22 تشرين الأول/أكتوبر بعد احتجازهما لأكثر من عام ونصف، والأمريكي كيفن رايدآوت، الذي أُفرج عنه في 14 آب/أغسطس بعد احتجاز دام نحو 10 أشهر. وتضع هذه الحالات ملف الرهائن ضمن سياق مصادر التمويل التي تناقشها المراسلة، دون أن تحدد الوثيقة مبالغ الفدية أو تفاصيل العمليات المالية المرتبطة بكل حالة.

الوثيقة الثالثة: إعادة تنظيم الجهاز الإعلامي

تتناول الوثيقة الثالثة استكمال إنشاء مكتب إعلامي متكامل في ولاية الساحل، تنفيذًا لتوجيهات سابقة صادرة عن الديوان المركزي للإعلام التابع للتنظيم.

وتطلب الرسالة إنشاء هيكل إعلامي يضم عناصر إدارية وفنية، مع توزيع المسؤوليات وتحديد المهام. كما تقترح اختيار 3 أشخاص للعمل في المكتب وإخضاعهم للتقييم، وتكليف مسؤول يمتلك خبرة إدارية لمتابعة العمل والتواصل مع الديوان المركزي.

وتُظهر المراسلة استياء القيادة من استمرار تأخر الولاية في تنفيذ التوجيهات، رغم تكرار المطالبات السابقة. وتحيل إلى

خطاب يحمل الرقم «47»، كانت القيادة قد طلبت فيه توضيح أسباب التأخر وتحديد إطار زمني لاستكمال المكتب الإعلامي. كما تؤكد ضرورة عدم ترك المسؤوليات شاغرة، وضمان استمرار العمل والتواصل المنتظم مع الديوان المركزي.

وتوضح الوثيقة أن الجهاز الإعلامي يخضع لإشراف مركزي، وأن مكاتبه في الولايات ترتبط بالديوان المركزي للإعلام من خلال منظومة إدارية تشمل توزيع المهام، وتقييم المسؤولين، ومتابعة تنفيذ التوجيهات.

قراءة تحليلية: مركز يوجّه وفروع لا تلتزم

تكشف المراسلات عن قيادة مركزية تتابع تفاصيل عمل الفروع، لكنها تواجه صعوبة في فرض قراراتها على القيادات المحلية. فتكرار المطالبات بالتنفيذ، وطلب تفسيرات عن التأخير، وانتقاد ضعف التقارير، كلها تشير إلى أن المشكلة لم تكن في إصدار التوجيهات، بل في قدرة الفروع على الالتزام بها وتنفيذها بصورة منتظمة.

ويكشف ملف الاختراقات عن أزمة ثقة داخلية، خصوصًا مع وجود اتهامات بوجود عناصر تسببت في خسائر بشرية، وتأخر اتخاذ إجراءات بشأنها. وترك هذه القضايا دون حسم يفتح المجال أمام الشكوك المتبادلة داخل التنظيم، ويضعف العلاقة بين القيادة المركزية والمسؤولين المحليين، لا سيما في بيئة تتعرض فيها الفروع لضغوط أمنية متواصلة.

أما الضائقة المالية، فتوضح أن موارد الفروع لا تكفي لتغطية احتياجاتها، وأن القيادة المركزية مطالبة بتوزيع الدعم وتسوية الالتزامات المتراكمة. وإدراج الفدية ضمن مصادر التمويل يؤكد استمرار اعتماد التنظيم على اقتصاد الرهائن، إلى جانب موارده الأخرى، لتغطية نفقات فروعه والحفاظ على نشاطها.

وفي الجانب الإعلامي، لم يكن التأخر في إنشاء المكتب مجرد نقص في العاملين، بل مشكلة تنظيمية دفعت القيادة إلى تكرار التوجيهات والمطالبة بتحديد المسؤوليات ومحاسبة المقصرين. وتُظهر الوثائق، بمجملها، أن مكتب «الفرقان» كان يتابع ملفات الفروع على مستويات متعددة، لكن تعدد المشكلات الإدارية والأمنية والمالية كان يحد من قدرة القيادة على ضبط الأداء وتحقيق الانسجام بين قرارات المركز وواقع الولايات.